



ملخص

الاقتصاد الفعلي: شهد مؤشر مديري المشتريات غير النفطية انتعاشاً حاداً في فبراير، ليبلغ 56,2، مسجلاً أعلى مستوى له في ثلاثة شهور.

الإنفاق الاستهلاكي: في ظل ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في مارس، ومع رفع معظم القيود المتصلة بكوفيد-19 خلال الشهر نفسه، نتوقع أن يسجل الإنفاق الاستهلاكي مستويات نمو قوية خلال الشهور القادمة.

القطاع الصناعي: في فبراير، بلغت القيمة الشهرية للاستثمارات المصدق عليها لإنشاء مصانع جديدة 1,2 مليار ريال.

الوضع المالي للحكومة: تراجع صافي التغيير الشهري في حسابات الحكومة لدى (ساما) بنحو 11,5 مليار ريال في فبراير.

الموجودات الأجنبية لـ "ساما": تراجع احتياطي (ساما) من الموجودات الأجنبية بنحو 5,3 مليار دولار، على أساس شهري، في فبراير، ليستقر الإجمالي عند 442 مليار دولار. بالنظر إلى المستقبل، نتوقع انتعاشاً قوياً في احتياطي الموجودات الأجنبية في مارس، حيث تم تحويل نحو 18 مليار دولار كتوزيعات أرباح من شركة أرامكو إلى الحكومة.

عرض النقود والودائع المصرفية والقروض: زاد عرض النقود الشامل (ن3) بنسبة 7,8 بالمائة، على أساس سنوي، وبنسبة 1,6 بالمائة، على أساس شهري، في فبراير.

التضخم: ارتفعت أسعار المستهلك في فبراير بنسبة 1,6 بالمائة، على أساس سنوي، وهي الزيادة الأكبر في ثمانية شهور، كما ارتفعت بنسبة 0,3 بالمائة، على أساس شهري.

سوق العمل: تراجع معدل البطالة وسط المواطنين إلى 11 بالمائة في الربع الرابع 2021، مقارنة بـ 11,3 بالمائة في الربع الثالث. علاوة على ذلك، زاد معدل مشاركة القوى العاملة في الربع الرابع إلى 51,5 بالمائة (مقارنة بـ 49,8 بالمائة في الربع الثالث)، مدعوماً بصورة أساسية بزيادة مشاركة فئة الإناث.

أسعار الفائدة: شهد السايبور (سعر الاقتراض بين البنوك السعودية بالريال) ارتفاعات كبيرة منذ بداية العام.

أسواق النفط- عالمياً: سجلت أسعار النفط المزيد من الارتفاع خلال مارس، في ظل تفاقم تأثيرات الصراع الروسي- الأوكراني على الاقتصاد والطاقة.

أسواق النفط- إقليمياً: تشير أحدث البيانات الرسمية المتوفرة لشهر يناير، إلى أن صادرات المملكة من النفط الخام ارتفعت إلى أعلى مستوى لها في 21 شهراً.

سوق الأسهم: واصل مؤشر "ناسد" مساره الصاعد في مارس، مرتفعاً بنسبة 4 بالمائة، على أساس شهري.

أسعار الصرف: سجل الدولار الأمريكي أداءً مختلطاً مقابل معظم العملات الرئيسية خلال مارس.

بيانات أداء الميزانية لعام 2021 ككل: تشير البيانات المعدلة للميزانية لعام 2021 ككل، إلى أن الإيرادات الحكومية الفعلية جاءت أعلى من الأرقام الأولية بنسبة 4 بالمائة، في حين جاءت المصروفات أعلى بنسبة 2 بالمائة.

الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 ككل: تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 ككل والصادرة حديثاً، إلى أن الاقتصاد السعودي سجل نمواً بنسبة 3,2 بالمائة خلال عام 2021 ككل.

ميزان المدفوعات لعام 2021 ككل: تشير البيانات الكاملة للعام 2021، إلى أن فائض الحساب الجاري بلغ 56,1 مليار دولار، ما يعادل 6,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل عجز بنسبة 3,2 بالمائة عام 2020).

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

راجا أسد خان
كبير الاقتصاديين ورئيس إدارة الأبحاث
rkhan@jadwa.com

د. نوف ناصر الشريف
رئيس إدارة الأبحاث
nalsharif@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف +966 11 279-1111
الفاكس +966 11 279-1571
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية
لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 /6034

للاطلاع على أبحاث الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار،
وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول
إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>



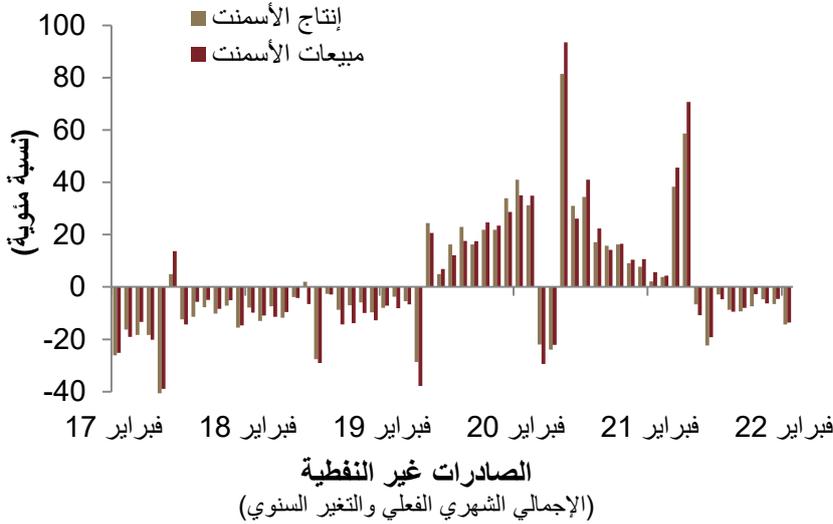
الاقتصاد الفعلي

شهد مؤشر مديري المشتريات غير النفطية انتعاشاً حاداً في فبراير، ليبلغ 56,2، مسجلاً أعلى مستوى له في ثلاثة شهور، وذلك بدعم من زيادة في الإنتاج ونمو للأعمال الجديدة. في غضون ذلك، سجلت مبيعات الاسمنت وكذلك إنتاجه، المزيد من التراجع في فبراير، حيث انخفضا بنسبة 13 و14 بالمائة، على التوالي، على أساس سنوي، إلى جانب انخفاضهما على أساس شهري أيضاً. من ناحية أخرى، تشير أحدث البيانات لشهر يناير، إلى زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 28 بالمائة، على أساس سنوي.

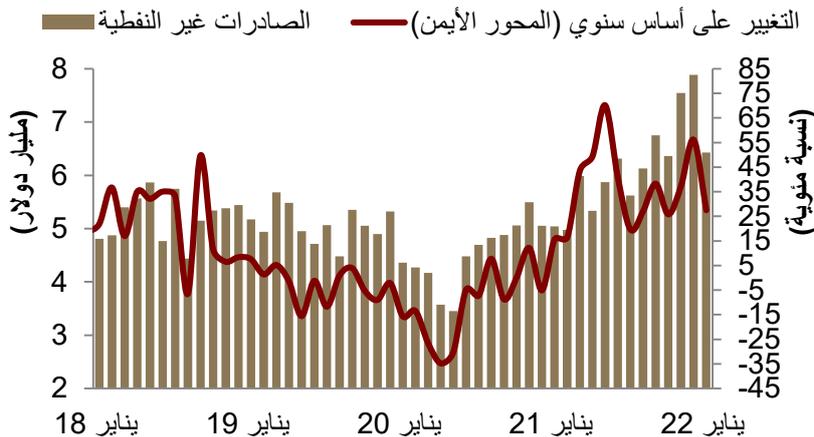
مؤشر مديري المشتريات غير النفطية



شهد مؤشر مديري المشتريات غير النفطية انتعاشاً حاداً في فبراير، ليبلغ 56,2، مسجلاً أعلى مستوى له في ثلاثة شهور، وذلك بدعم من زيادة في الإنتاج ونمو للأعمال الجديدة. وجاء هذا النمو متمسكاً مع الانخفاض في الحالات اليومية المسجلة للمتحورون أوميكرون خلال الشهر.



في غضون ذلك، سجلت مبيعات الاسمنت وكذلك إنتاجه، المزيد من التراجع في فبراير، حيث انخفضا بنسبة 13 و14 بالمائة، على التوالي، على أساس سنوي، إلى جانب انخفاضهما على أساس شهري أيضاً.



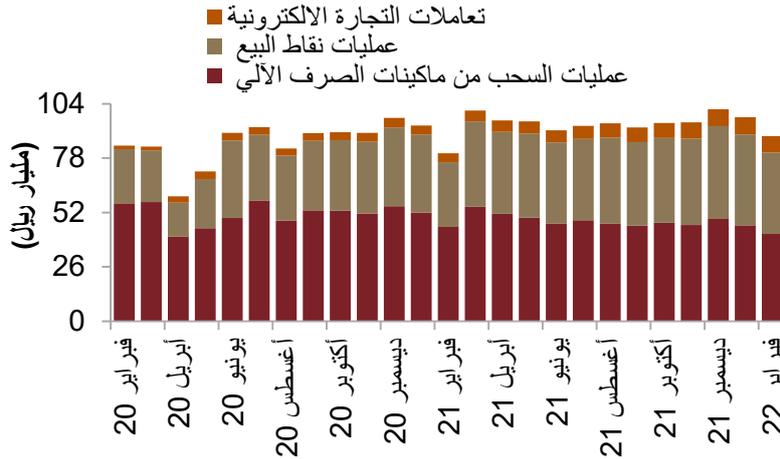
تشير أحدث البيانات لشهر يناير، إلى أن الصادرات غير النفطية ارتفعت بنسبة 28 بالمائة، على أساس سنوي. مع ذلك، تلاحظ وجود تراجع على أساس شهري، بنسبة 19 بالمائة، تعكس على الأرجح التأثير المؤقت للمتحورون "أوميكرون" على التجارة العالمية مطلع العام. بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن تسجل الصادرات غير النفطية زيادة، على أساس سنوي وعلى أساس شهري كذلك.



الإنفاق الاستهلاكي

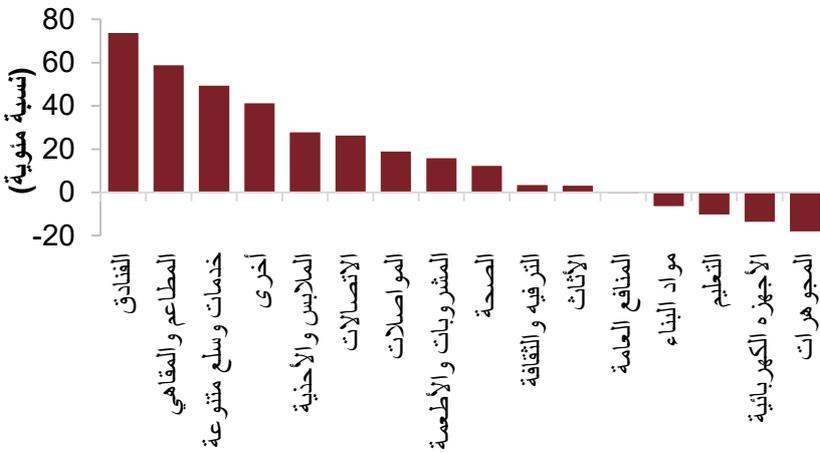
ارتفع الانفاق الاستهلاكي بنسبة 10,4 بالمائة، على أساس سنوي، في فبراير، رغم تراجعته بنسبة 9,3 بالمائة، على أساس شهري. وضمن هذا الإنفاق، ارتفعت عمليات نقاط البيع بنسبة 25 بالمائة، مقابل انخفاض السحوبات النقدية بنسبة 7 بالمائة، على أساس سنوي. وبالنظر إلى عمليات نقاط البيع، حسب القطاعات، نجد أن قطاعي "الفنادق" و"المطاعم والمقاهي" واصلتا مساهمتهما الصاعد خلال الشهر.

الإنفاق الاستهلاكي الشهري (مليار ريال)



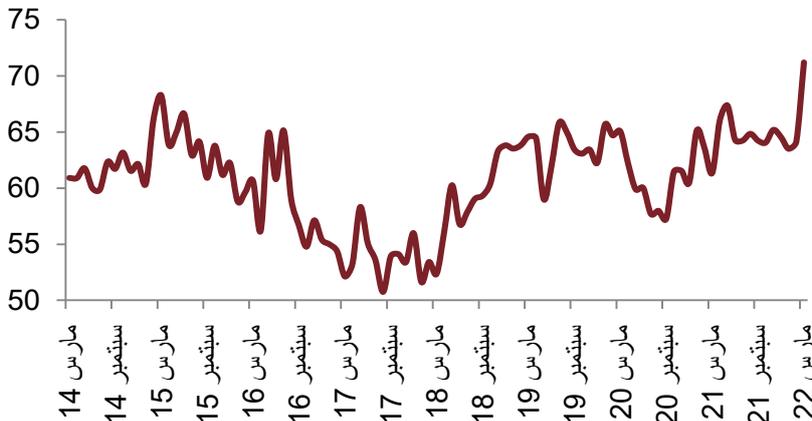
ارتفع الانفاق الاستهلاكي بنسبة 10,4 بالمائة، على أساس سنوي، في فبراير، رغم تراجعته بنسبة 9,3 بالمائة، على أساس شهري.

عمليات نقاط البيع، حسب القطاعات، في فبراير (التغير السنوي)



أظهرت عمليات نقاط البيع، حسب القطاعات، خلال الشهر، زيادات كبيرة، على أساس سنوي، في الخدمات، كـ"شريحة الفنادق" و"المطاعم والمقاهي". ورغم أننا ننظر إلى هذه الزيادات كمؤشر على اتجاه عام بشأن الاستهلاك (الميل أكثر الاتجاه الذي كان في فبراير جاء مبالغاً فيه بسبب تأثيرات أساسية من العام الماضي، عندما تم فرض تعليق مؤقت للأنشطة الترفيهية).

مؤشر ثقة المستهلك



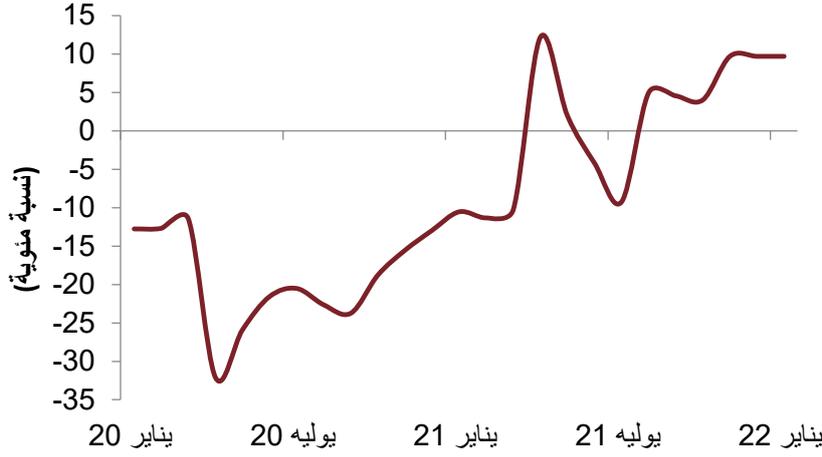
بالنظر إلى المستقبل، في ظل ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في مارس، ومع رفع معظم القيود المتصلة بكوفيد-19 خلال الشهر، نتوقع أن يسجل الإنفاق الاستهلاكي مستويات نمو قوية، خاصة شريحة الخدمات.



القطاع الصناعي

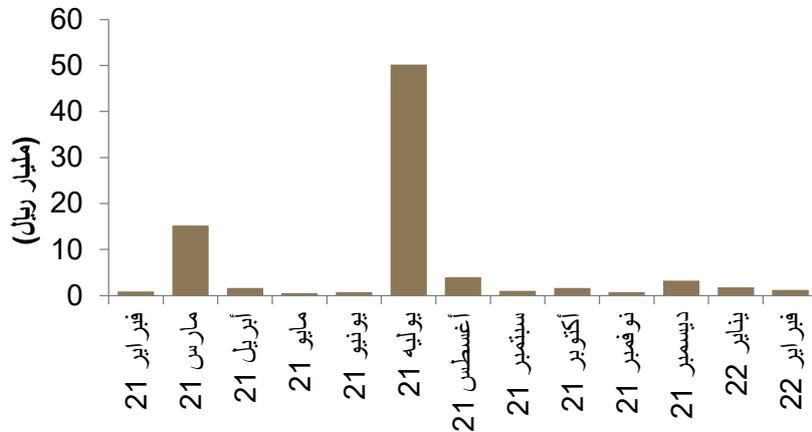
شهد مؤشر الصناعة غير النفطية زيادة بلغت نسبتها 9,7 بالمائة، على أساس سنوي، في يناير. وتشير بيانات أحدث لشهر فبراير، إلى أن القيمة الشهرية للاستثمارات المصدق عليها لإنشاء مصانع جديدة بلغت 1,2 مليار ريال، في حين بلغت الزيادة الصافية في عدد المصانع 72 مصنعاً خلال الشهر. علاوة على ذلك، شهد الشهر زيادة في عدد العمالة الأجنبية (بنحو 8,1 ألف)، وكذلك زيادة في عدد العمالة السعودية بنحو 4 ألف.

مؤشر الإنتاج الصناعي: الصناعة غير النفطية (التغير السنوي)



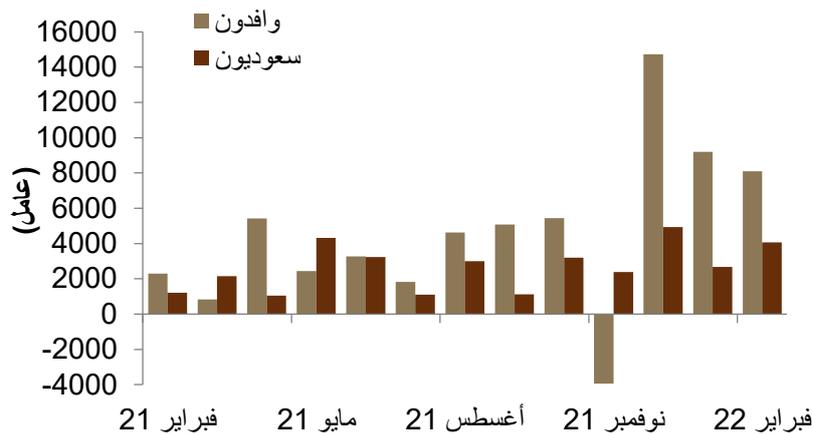
شهد مؤشر الصناعة غير النفطية زيادة بلغت نسبتها 9,7 بالمائة، على أساس سنوي، في يناير.

حجم الاستثمارات المصدق عليها لإنشاء مصانع جديدة (الإجمالي الشهري)



وتشير بيانات أحدث لشهر فبراير، إلى أن القيمة الشهرية للاستثمارات المصدق عليها لإنشاء مصانع جديدة بلغت 1,2 مليار ريال، في حين بلغت الزيادة الصافية في عدد المصانع 72 مصنعاً خلال الشهر.

عدد العاملين في القطاع الصناعي (التغير الشهري)



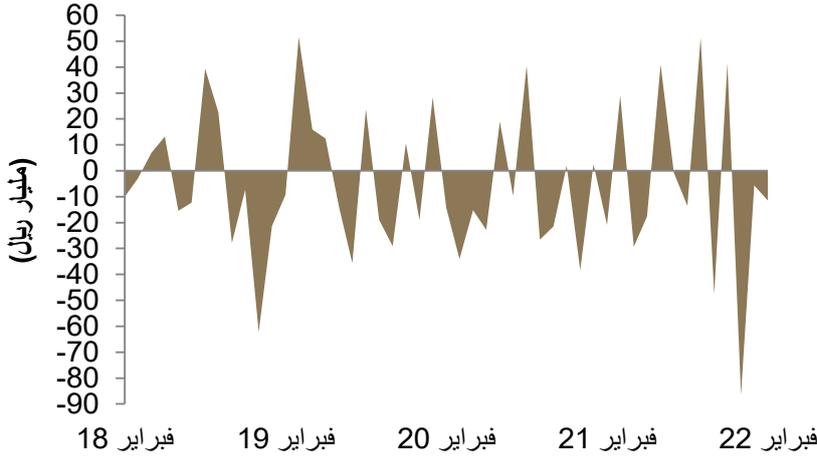
علاوة على ذلك، شهد الشهر زيادة في عدد العمالة الأجنبية (بنحو 8,1 ألف)، وكذلك زيادة في عدد العمالة السعودية بنحو 4 ألف.



الوضع المالي للحكومة

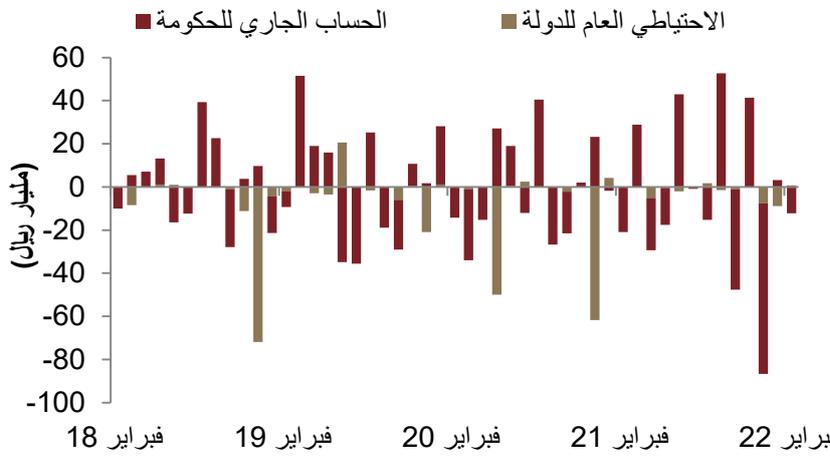
تراجع صافي التغيير الشهري في حسابات الحكومة لدى (ساما) بنحو 11,5 مليار ريال في فبراير. وجاء التراجع الشهري بصورة رئيسية من شريحة "الحساب الجاري للحكومة"، الذي تراجع بحوالي 12,2 مليار ريال، مقابل ارتفاع طفيف في شريحة "الاحتياطي العام للدولة"، الذي زاد بنحو 0,7 مليار ريال خلال الشهر. في غضون ذلك، ارتفعت حيازة البنوك المحلية من السندات الحكومية في فبراير بنحو 7,9 مليار ريال.

صافي التغيير في حسابات الحكومة لدى "ساما" (التغيير الشهري)



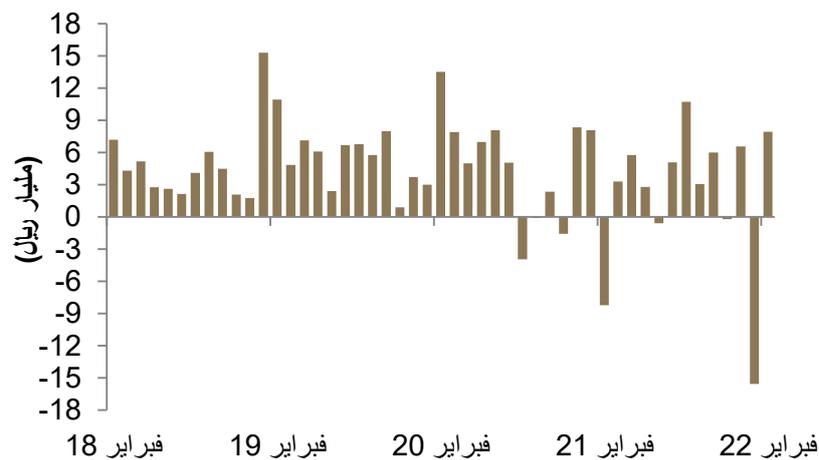
تراجع صافي التغيير الشهري في حسابات الحكومة لدى (ساما) بنحو 11,5 مليار ريال في فبراير.

تفاصيل حسابات الحكومة لدى "ساما" (التغيير الشهري)



جاء هذا التراجع الشهري بصورة رئيسية من شريحة "الحساب الجاري للحكومة"، الذي تراجع بحوالي 12,2 مليار ريال، مقابل ارتفاع طفيف في شريحة "الاحتياطي العام للدولة"، الذي زاد بنحو 0,7 مليار ريال خلال الشهر.

صافي حيازة البنوك المحلية من السندات الحكومية (التغيير الشهري)



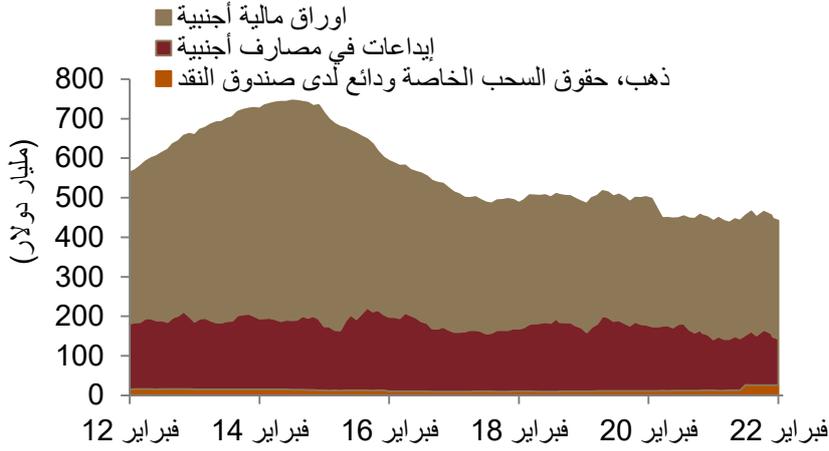
في غضون ذلك، ارتفعت حيازة البنوك المحلية من السندات الحكومية في فبراير بنحو 7,9 مليار ريال.



الموجودات الأجنبية لـ "ساما"

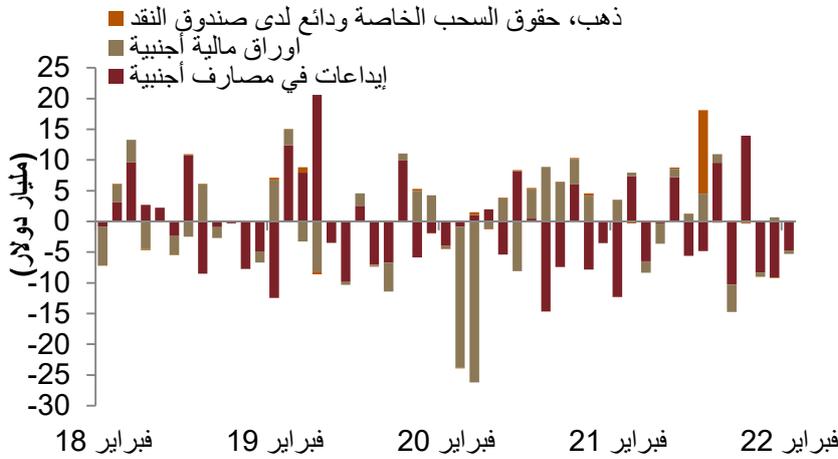
تراجع احتياطي (ساما) من الموجودات الأجنبية بنحو 5,3 مليار دولار، على أساس شهري، في فبراير، ليستقر الإجمالي عند 442 مليار دولار. وجاء معظم الانخفاض الشهري في فئة "الإيداعات في مصارف أجنبية"، التي تراجعت بنحو 4,7 مليار دولار، بالإضافة إلى انخفاض طفيف، بنحو 0,6 مليار دولار، في فئة "أوراق مالية أجنبية". بالنظر إلى المستقبل، نتوقع انتعاشاً قوياً في احتياطي الموجودات الأجنبية في مارس، حيث تم تحويل نحو 18 مليار دولار كتوزيعات أرباح من شركة أرامكو إلى الحكومة.

إجمالي احتياطي "ساما" من الموجودات الأجنبية



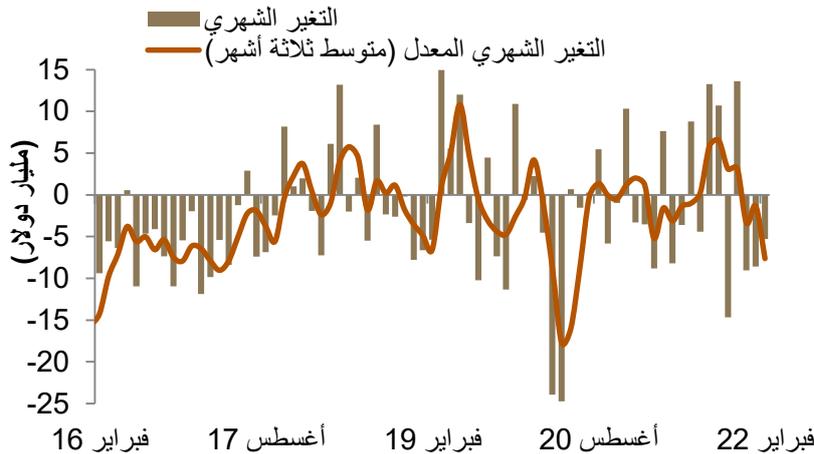
تراجع احتياطي (ساما) من الموجودات الأجنبية بنحو 5,3 مليار دولار، على أساس شهري، في فبراير، ليستقر الإجمالي عند 442 مليار دولار.

تفاصيل احتياطي "ساما" من الموجودات الأجنبية (التغير الشهري)



جاء معظم الانخفاض الشهري في فئة "الإيداعات في مصارف أجنبية"، التي تراجعت بنحو 4,7 مليار دولار، بالإضافة إلى انخفاض طفيف، بنحو 0,6 مليار دولار، في فئة "أوراق مالية أجنبية".

تفاصيل احتياطي "ساما" من الموجودات الأجنبية (التغير الشهري، ومتوسط التغير في ثلاثة شهور)



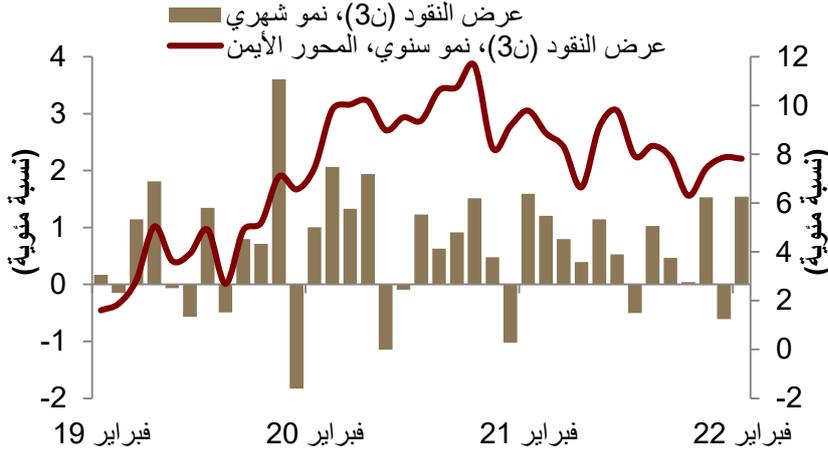
بالنظر إلى المستقبل، نتوقع انتعاشاً كبيراً في احتياطي الموجودات الأجنبية في مارس، حيث تم تحويل نحو 18 مليار دولار كتوزيعات أرباح من شركة أرامكو إلى الحكومة.



عرض النقود والودائع والقروض المصرفية

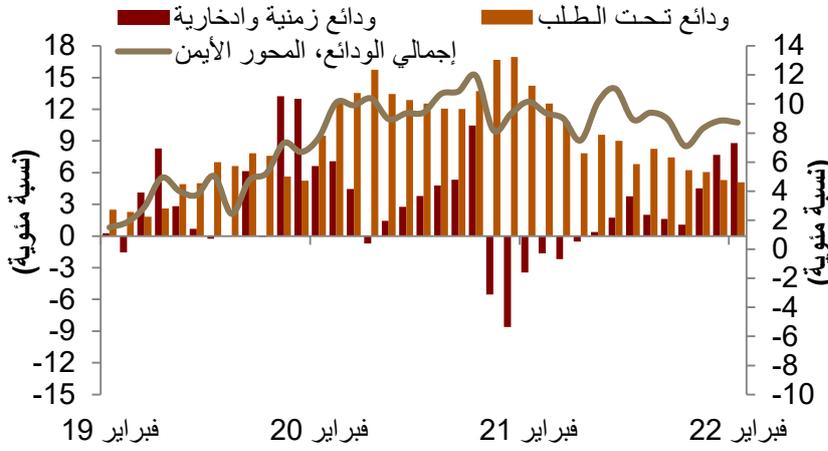
زاد عرض النقود الشامل (ن3) بنسبة 7,8 بالمائة، على أساس سنوي، وبنسبة 1,6 بالمائة، على أساس شهري، في فبراير. وارتفع إجمالي الودائع بنسبة 8,7 بالمائة، على أساس سنوي، متأثراً بصورة رئيسية باتجاه صاعد في فئة "الودائع الزمنية والادخارية"، التي ارتفعت بنسبة 8,8 بالمائة في فبراير، على أساس سنوي. في غضون ذلك، ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك بنسبة 13,8 بالمائة، على أساس سنوي، خلال الشهر.

النمو في عرض النقود الشامل



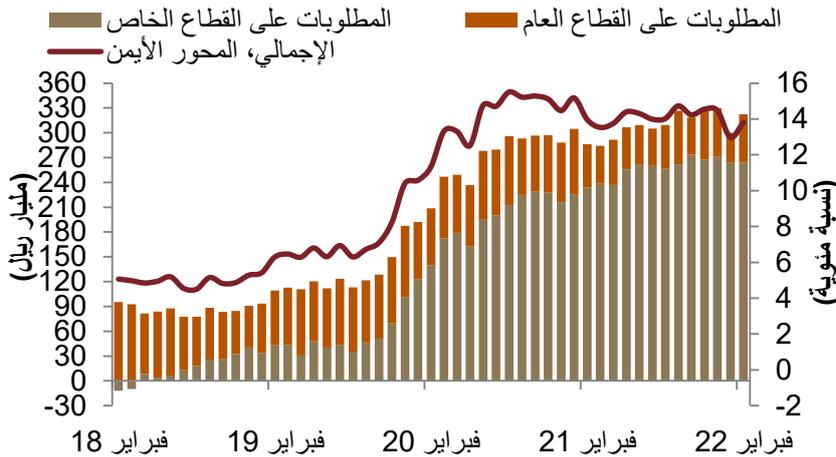
زاد عرض النقود الشامل (ن3) بنسبة 7,8 بالمائة، على أساس سنوي، وبنسبة 1,6 بالمائة، على أساس شهري، في فبراير.

تفاصيل إجمالي الودائع (التغير السنوي)



ارتفع إجمالي الودائع بنسبة 8,7 بالمائة، على أساس سنوي، متأثراً بصورة رئيسية باتجاه صاعد في فئة "الودائع الزمنية والادخارية"، التي ارتفعت بنسبة 8,8 بالمائة، على أساس سنوي، في فبراير. في غضون ذلك، أيضاً ارتفعت "الودائع تحت الطلب" بنسبة 5,1 بالمائة، على أساس سنوي، خلال الشهر.

تفاصيل مطلوبات البنوك (التغير السنوي)



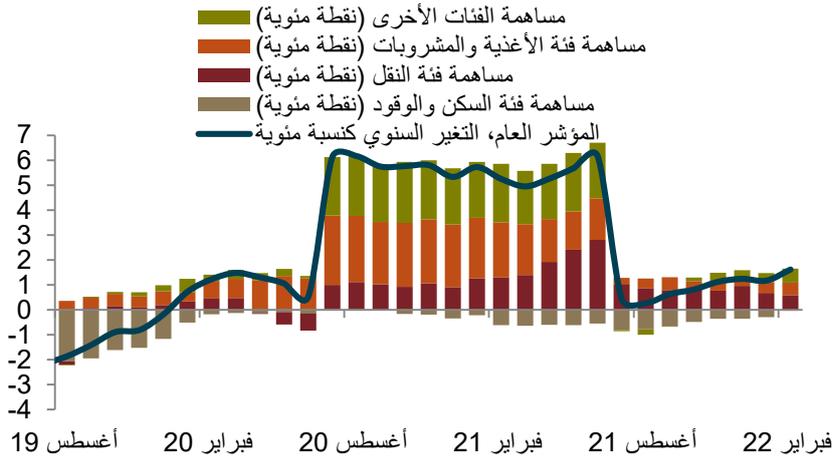
ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك بنسبة 13,8 بالمائة، على أساس سنوي، في فبراير، مع ارتفاع المطلوبات على القطاع الخاص بنسبة 14,5 بالمائة، على أساس سنوي.



التضخم

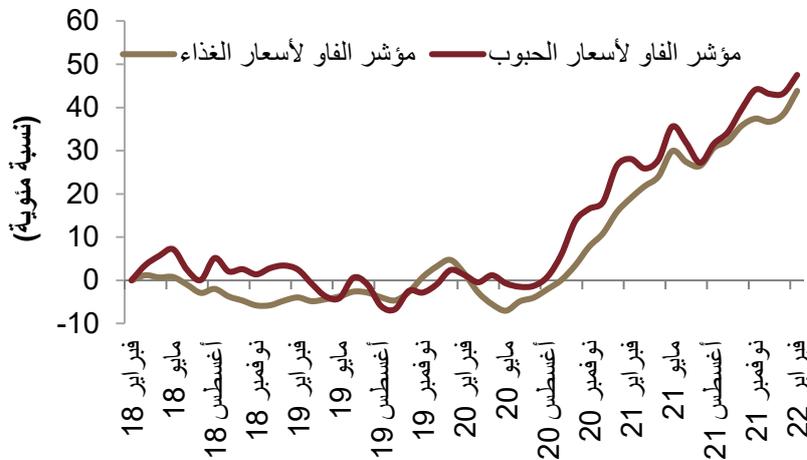
ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في فبراير بنسبة 1,6 بالمائة، على أساس سنوي، وهي الزيادة الأكبر في ثمانية شهور، كما ارتفع بنسبة 0,3 بالمائة، على أساس شهري. وضمن الفئات المكونة لهذا المؤشر، ارتفعت كل من فئة "الأغذية والمشروبات" و"المطاعم والفنادق" بنسبة 2,4 بالمائة، على أساس سنوي. بالنظر إلى المستقبل، نتوقع المزيد من الارتفاعات في أسعار الأغذية العالمية، نتيجة للصراع الروسي-الأوكراني، مما يخلق ضغطاً باتجاه الأعلى على أسعار الأغذية محلياً.

معدل التضخم الشامل (التغير السنوي)



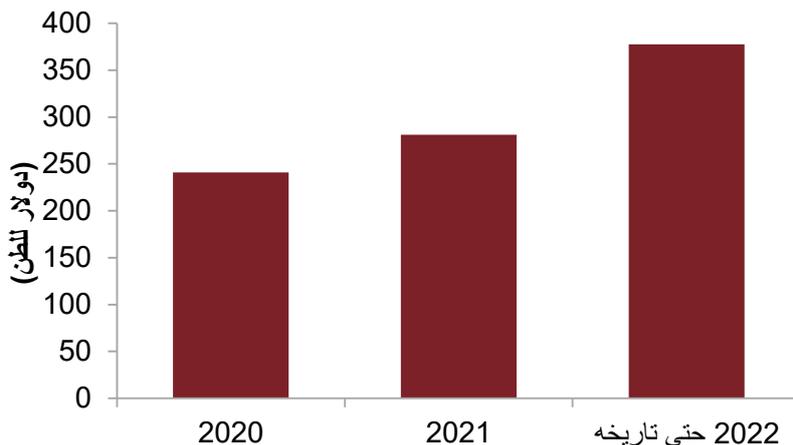
ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في فبراير بنسبة 1,6 بالمائة، على أساس سنوي، وهي الزيادة الأكبر في ثمانية شهور، كما ارتفع بنسبة 0,3 بالمائة، على أساس شهري. ضمن الفئات المكونة لهذا المؤشر، ارتفعت الأسعار في فئة "الأغذية والمشروبات" بنسبة 2,4 بالمائة، على أساس سنوي، وبنسبة 0,5 بالمائة، على أساس شهري...

مؤشرات منظمة الزراعة والأغذية العالمية (الفاو) لأسعار الأغذية (معدلة، بحيث تكون في فبراير 2018 = صفر)



...وذلك نتيجة لارتفاع أسعار الأغذية العالمية بدرجة كبيرة خلال الشهر، بسبب الصراع الروسي-الأوكراني...

متوسط أسعار شراء القمح في المملكة العربية السعودية (دولار أمريكي/الطن)

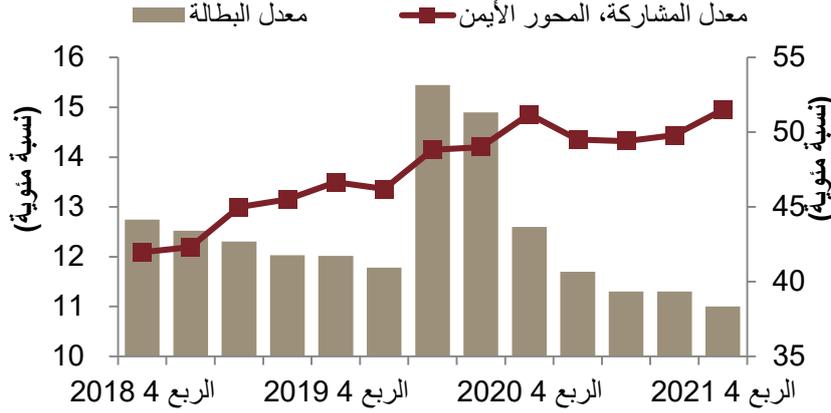


بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن تؤدي المزيد من الارتفاعات في أسعار الأغذية العالمية إلى الضغط على أسعار الأغذية في المملكة. على سبيل المثال، تأتي 45 بالمائة من واردات المملكة من القمح أما من أوكرانيا أو روسيا، وقد ارتفعت التكلفة الحالية للقمح بالفعل بنسبة 34 بالمائة منذ بداية العام وحتى تاريخه، مقارنة بأسعاره عام 2021 ككل.

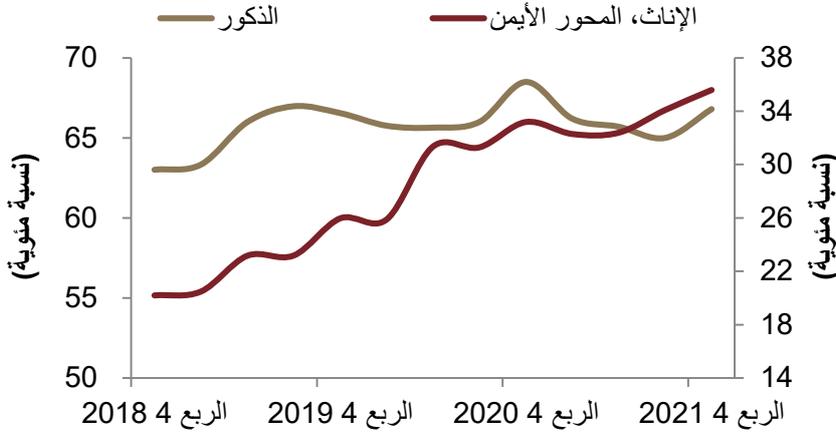


سوق العمل

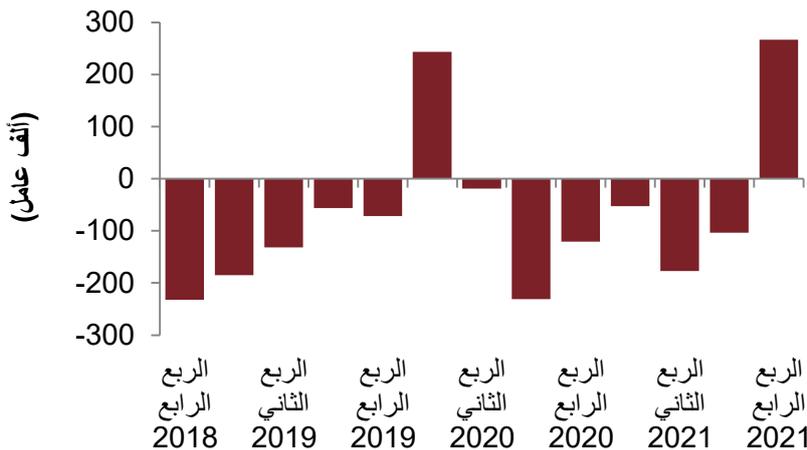
تشير أحدث بيانات سوق العمل الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء، إلى أن معدل البطالة وسط المواطنين تراجع إلى 11 بالمائة في الربع الرابع 2021، مقارنة بمعدل 11,3 بالمائة في الربع الثالث. علاوة على ذلك، زاد معدل مشاركة القوى العاملة في الربع الرابع إلى 51,5 بالمائة (مقارنة بـ 49,8 بالمائة في الربع الثالث)، مدعوماً بصورة رئيسية بزيادة مشاركة فئة الإناث. كذلك تشير البيانات، إلى زيادة صافية في أعداد العمالة الوافدة بنحو 266 ألف، على أساس ربعي، في الربع الرابع.

معدل البطالة ومعدلات مشاركة القوى العاملة
(نسبة مئوية)

تشير أحدث بيانات سوق العمل الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء، إلى تراجع معدل البطالة وسط المواطنين إلى 11 بالمائة في الربع الرابع 2021، منخفضاً من 11,3 بالمائة في الربع الثالث.

معدل المشاركة في القوى العاملة، حسب النوع
(نسبة مئوية)

علاوة على ذلك، زاد معدل مشاركة القوى العاملة في الربع الرابع إلى 51,5 بالمائة (مقارنة بـ 49,8 بالمائة في الربع الثالث)، مدعوماً بصورة رئيسية بزيادة مشاركة فئة الإناث.

أعداد العمالة الأجنبية، على أساس صافي
(التغير الربعي)

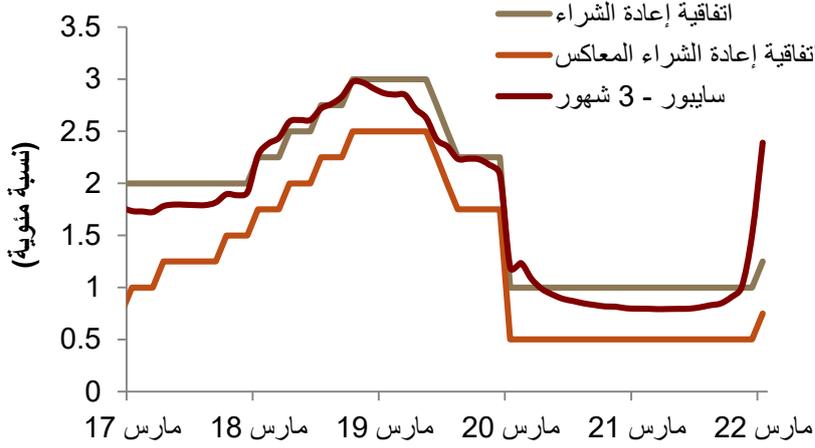
كذلك تشير البيانات، إلى زيادة صافية في أعداد العمالة الوافدة بنحو 266 ألف، على أساس ربعي، في الربع الرابع.



أسعار الفائدة

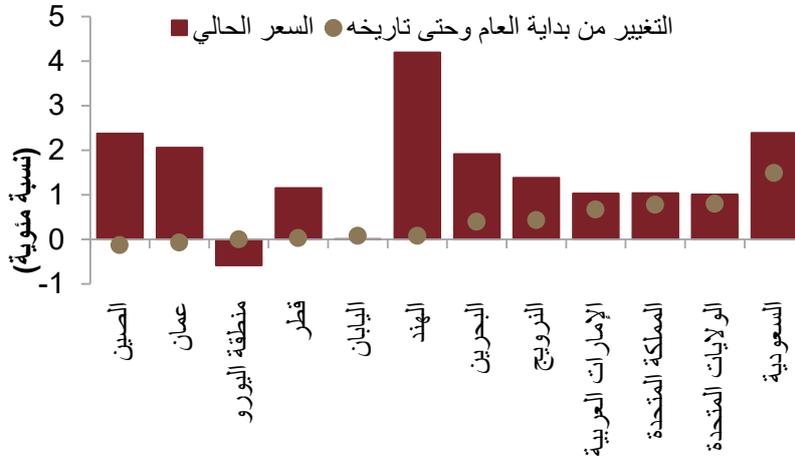
شهد السايبور (سعر الاقتراض بين البنوك السعودية بالريال) ارتفاعات كبيرة منذ بداية العام. ورغم أن جزءاً من هذا الارتفاع هو انعكاس لرفع البنك المركزي السعودي (ساما) لأسعار الفائدة الأساسية لديه تبعاً للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (حيث تم رفع كل من سعر إعادة الشراء وإعادة الشراء العكسي بـ 25 نقطة أساس خلال مارس)، لكن الارتفاعات تعود أيضاً إلى عوامل أخرى.

أسعار الفائدة الأساسية وأسعار سايبور في السعودية (نسبة مئوية)



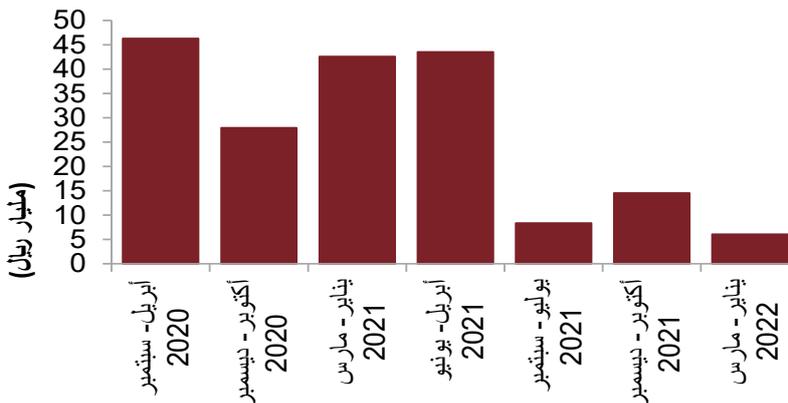
رفع البنك المركزي السعودي (ساما) أسعار الفائدة الأساسية لديه، مقتضياً آثار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حيث ارتفع كل من سعر إعادة الشراء وإعادة الشراء العكسي بـ 25 نقطة أساس خلال مارس. كذلك، نلاحظ أن سعر السايبور ارتفع بدرجة كبيرة منذ بداية العام.

مقارنة أسعار الفائدة بين البنوك لأجل 3 شهور (نهاية عام 2021 والارتفاع من بداية العام وحتى تاريخه)



وبصورة أكثر تفصيلاً، ارتفع السايبور لأجل 3 شهور بنحو 149 نقطة أساس منذ بداية العام، وهو أعلى مستوى ارتفاع بين الأسواق المتقدمة والناشئة الرئيسية. ورغم أن جزءاً من هذا الارتفاع يعود إلى مزيد من الارتفاعات المتوقعة في أسعار الفائدة المحلية (تبعاً لرفع أسعار الفائدة لدى الاحتياطي الفيدرالي)، لكنه أيضاً يعزى إلى (1) تشديد أوضاع الائتمان العالمية...

قيمة الأقساط المؤجلة أو الممددة من قبل البنوك (الإجمالي خلال كل فترة)

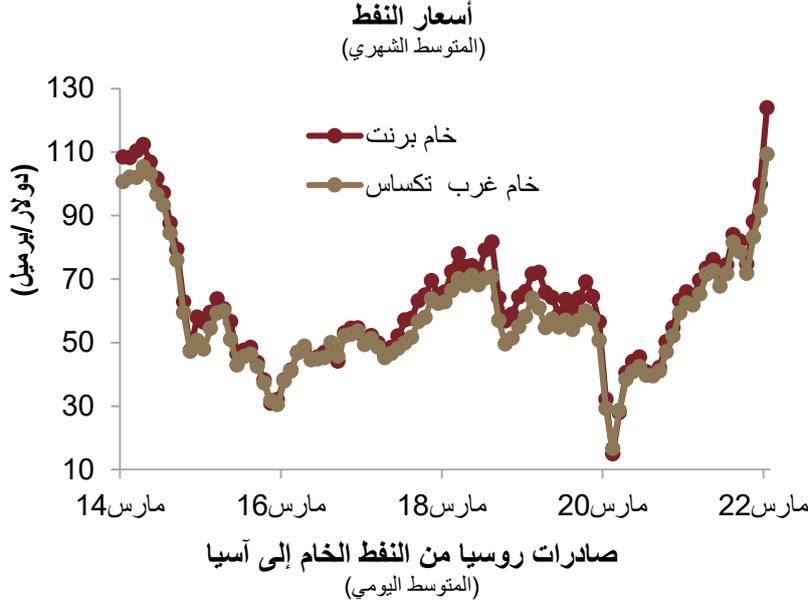


و... (2) الإلغاء التدريجي لبعض تدابير البنك المركزي السعودي (ساما) التي اتخذها لمواجهة آثار كوفيد-19، (3) التغيير الذي حدث في طريقة حساب السايبور، (4) المستويات القوية للطلب على الائتمان. بالنظر إلى المستقبل، تتوقع بعض التيسير في الأسعار بين البنوك المحلية، نتيجة لتسرب عائدات النفط المرتفعة إلى النظام النقدي من خلال المدفوعات التي يتم سدادها للمقاولين الحكوميين و/أو زيادة ودائع القطاع العام في البنوك.

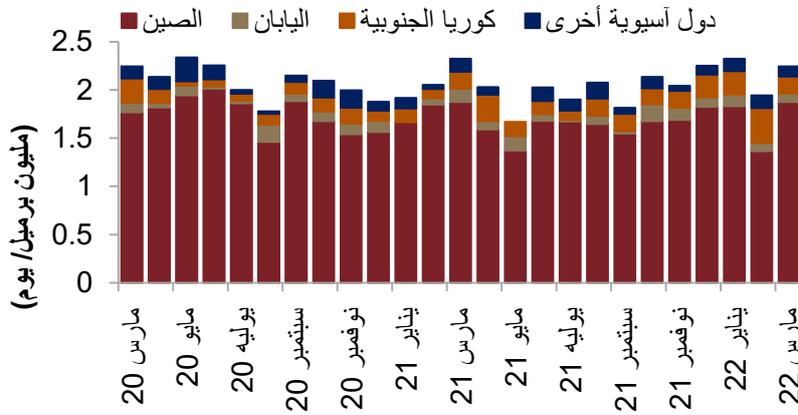


أسواق النفط - عالمياً

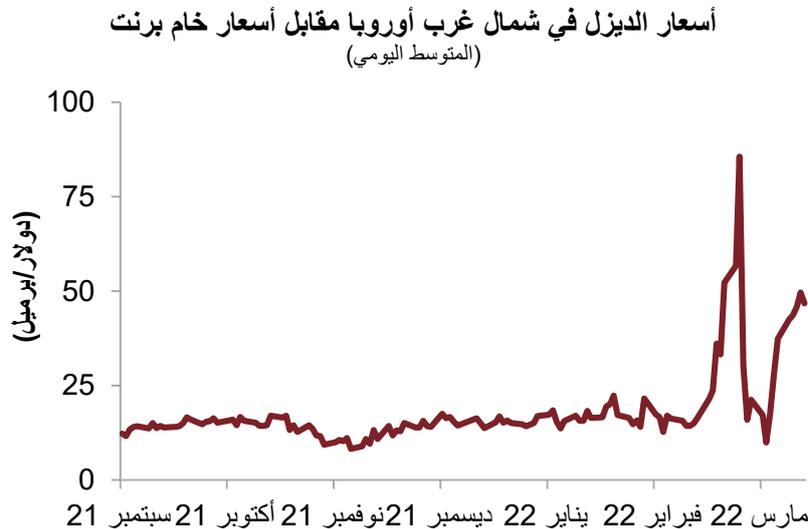
سجلت أسعار النفط المزيد من الارتفاع خلال مارس، في ظل تفاقم آثار الصراع الروسي- الأوكراني على الاقتصاد والطاقة. وقد فرض العديد من الدول الغربية مجموعة أخرى من العقوبات على روسيا، والتي تضمنت، من قِبل الولايات المتحدة، حظراً على جميع واردات النفط والغاز الروسية. مع ذلك، تشير البيانات الأولية المتعلقة بصادرات النفط الروسية، إلى أنه على الرغم من وجود انخفاض في الصادرات الشهر الماضي، إلا أن هذا الأمر انعكس خلال مارس، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى المشتريات الكبيرة من قِبل الصين.



ارتفعت أسعار خام برنت بنسبة 23 بالمائة، كما ارتفعت أسعار خام غرب تكساس بنسبة 19 بالمائة، على أساس شهري، لتصل متوسط 124 دولاراً و109 دولاراً للبرميل، بسبب تفاقم تأثيرات الصراع الروسي- الأوكراني على الاقتصاد والطاقة. وبطريقة منفصلة، أيضاً تأثرت أسعار النفط بهجمات الطائرات بدون طيار (الدرون) التي استهدفت البنية التحتية للنفط في المملكة.



في غضون ذلك، تشير البيانات الأولية إلى أنه برغم حدوث انخفاض في صادرات النفط الروسية الشهر الماضي، إلا أن هذا الأمر انعكس في مارس، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى المشتريات الكبيرة من قِبل الصين.



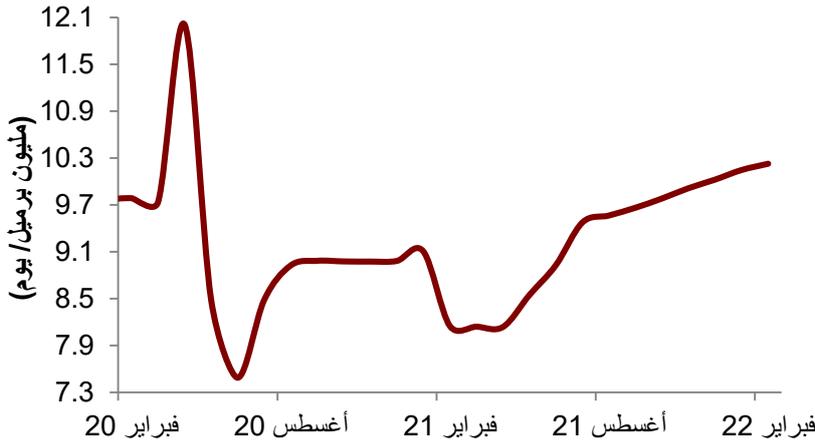
في الوقت نفسه، يبدو أن "العقوبات الذاتية" من قِبل المشتريين الأوروبيين التي فرضوها على المنتجات المكررة الروسية، قد أدت إلى قفزة كبيرة في أسعار الديزل في المنطقة.



أسواق النفط - إقليمياً

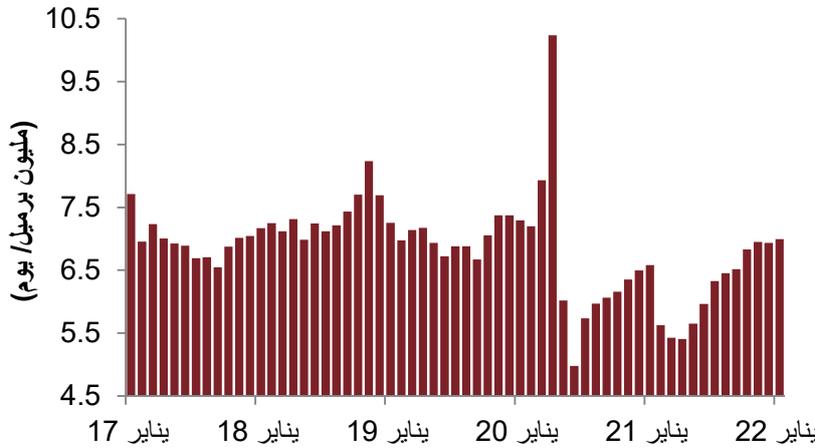
بلغ متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام 10,2 مليون برميل يومياً في فبراير، متسقاً مع مستويات الإنتاج المتفق عليها في إطار تحالف أوبك وشركائها. بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن يبقى إنتاج النفط السعودي متمشياً مع "ميثاق التعاون" الموقع بين أوبك وشركائها، ولذلك سيرتفع بمتوسط 100 ألف برميل يومياً كل شهر. تشير أحدث البيانات الرسمية المتوفرة لشهر يناير، إلى أن صادرات المملكة من النفط الخام ارتفعت إلى أعلى مستوى لها في 21 شهراً، لتصل إلى حوالي 7 مليون برميل يومياً.

إنتاج المملكة من النفط الخام (المتوسط الشهري)



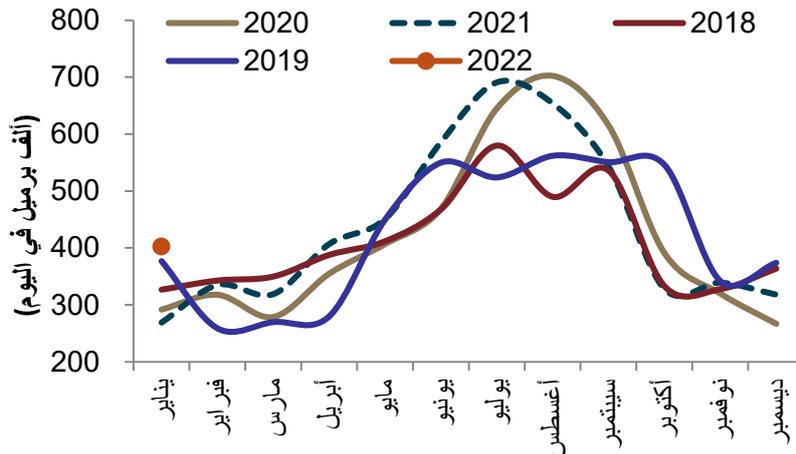
بلغ متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام 10,2 مليون برميل يومياً في فبراير، متسقاً مع مستويات الإنتاج المتفق عليها في إطار تحالف أوبك وشركائها. بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن يبقى إنتاج النفط السعودي متمشياً مع "ميثاق التعاون" الموقع بين أوبك وشركائها، وسيرتفع بمتوسط 100 ألف برميل في اليوم شهرياً.

صادرات المملكة من النفط الخام (المتوسط الشهري)



تشير أحدث البيانات الرسمية المتوفرة لشهر يناير، إلى أن صادرات المملكة من النفط الخام ارتفعت إلى أعلى مستوى لها في 21 شهراً، لتصل إلى حوالي 7 مليون برميل يومياً.

استخدام النفط الخام في توليد الكهرباء في المملكة (المتوسط الشهري)



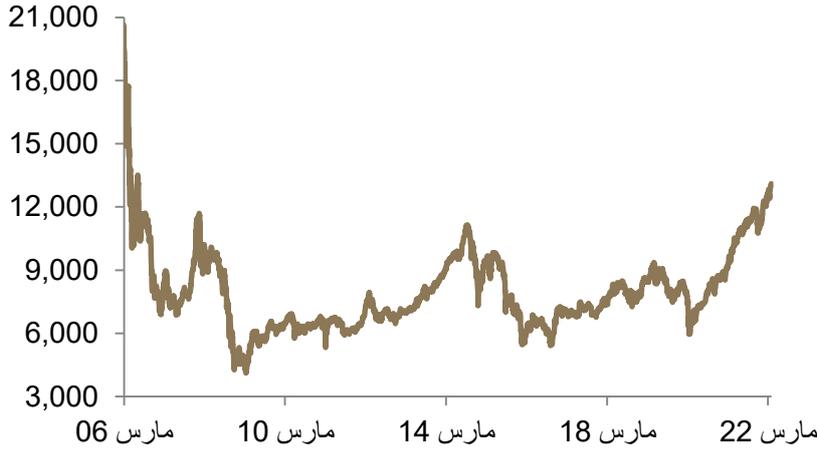
مع ذلك، شهد يناير أيضاً مستوى مرتفعاً بشكل غير معهود من استخدام النفط الخام في توليد الكهرباء، نتيجة لانخفاض درجات الحرارة في جميع أنحاء المملكة بسبب موجة البرد غير المسبوقة. منذ ذلك الحين، يُتوقع أن يكون استخدام النفط الخام في توليد الكهرباء قد تراجع بسبب الطقس الأكثر دفئاً، ونتوقع أن يكون ذلك قد أدى إلى زيادة صادرات النفط في فبراير.



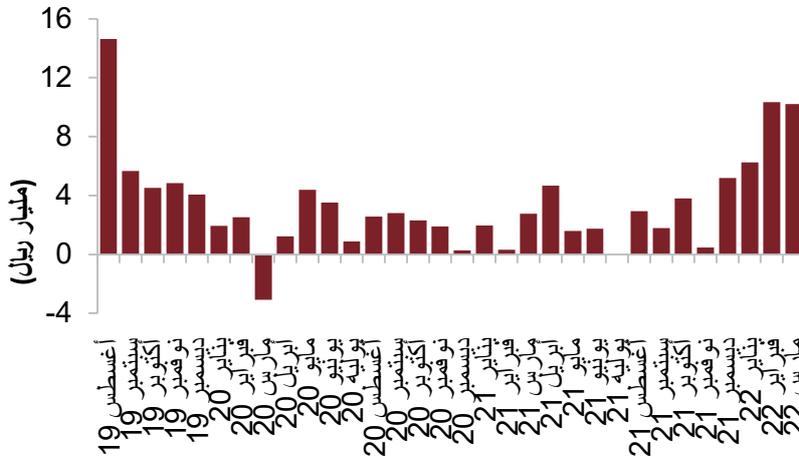
سوق الأسهم

واصل مؤشر سوق الأسهم السعودي "تاسي" مساره الصاعد في مارس، مرتفعاً بنسبة 4 بالمائة، على أساس شهري، ومتخطياً في نفس الوقت حاجز الـ 13,000 نقطة، الذي بلغه آخر مرة في يوليو 2006. في غضون ذلك، كشفت بيانات شهرية جزئية لشهر مارس، إلى أن إجمالي صافي المشتريات من خلال اتفاقيات المبادلة والمستثمرين الأجانب المؤهلين، بلغ أكثر من 10 مليار ريال (2,6 مليار دولار)، للشهر الثاني على التوالي، وهو يعتبر أعلى تدفق مالي قادم إلى السوق منذ أغسطس 2021.

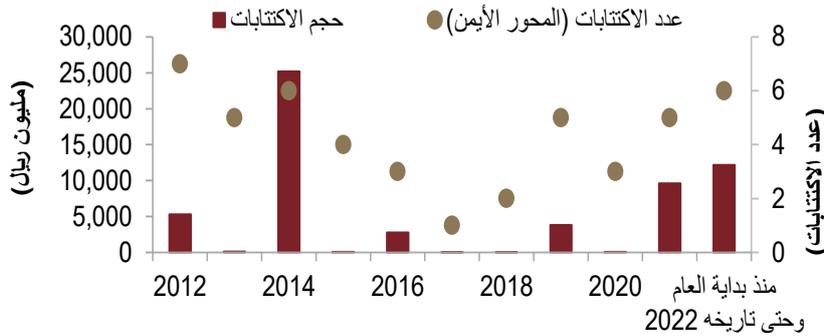
مؤشر "تاسي"



صافي المشتريات من خلال اتفاقيات المبادلة والمستثمرين الأجانب المؤهلين (الإجمالي الشهري)



عدد وحجم الاكتتابات العامة في مؤشر "تاسي" * (الإجمالي السنوي)



واصل مؤشر سوق الأسهم السعودي "تاسي" مساره الصاعد في مارس، مرتفعاً بنسبة 4 بالمائة، على أساس شهري، ومتخطياً في نفس الوقت حاجز الـ 13,000 نقطة، الذي بلغه آخر مرة في يوليو 2006.

في غضون ذلك، كشفت بيانات شهرية جزئية لشهر مارس، إلى أن إجمالي صافي المشتريات من خلال اتفاقيات المبادلة والمستثمرين الأجانب المؤهلين، بلغ أكثر من 10 مليار ريال (2,6 مليار دولار)، للشهر الثاني على التوالي، وهو يعتبر أعلى تدفق قادم إلى السوق منذ أغسطس 2019.

ونعتقد أن هذه الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي تعود جزئياً إلى: (1) الزيادة الطفيفة في نشاط الاكتتابات العامة، و(2) وإعادة تخصيص المستثمرين لبعض أموالهم بحثاً عن التعرض للنفط، بعد إزالة سوق الأسهم الروسي من التداول في المؤشرات القياسية (كمؤشر مورجان استانلي للأسواق الناشئة) خلال الشهر.

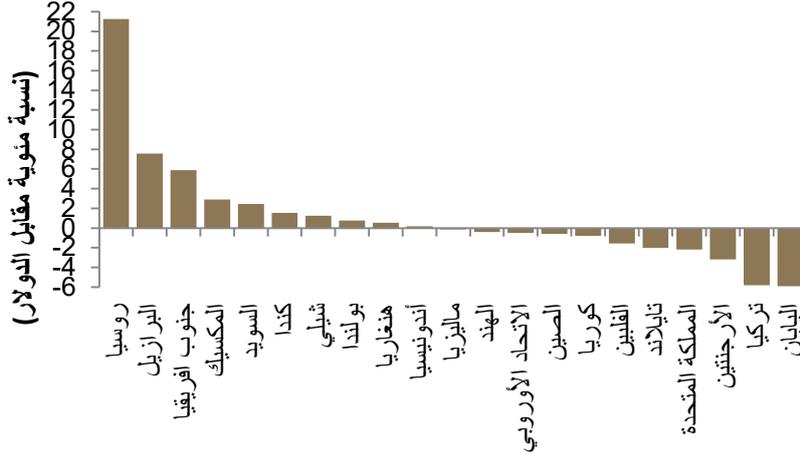
* مع استبعاد اكتتاب أرامكو بقيمة 110,4 مليار ريال عام 2019



أسعار الصرف

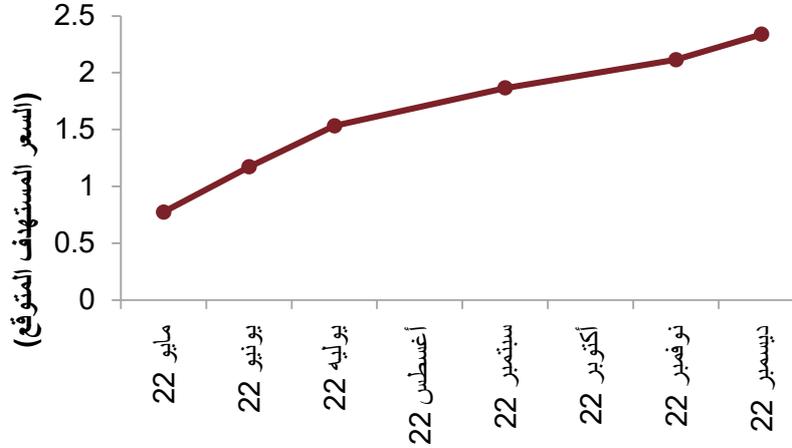
سجل الدولار الأمريكي أداءً مختلطاً مقابل معظم العملات الرئيسية خلال مارس، رغم إقدام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على رفع أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس خلال الشهر، وإشارته إلى طريق صعب في المستقبل، مع توقعاته بإجراء المزيد من الرفع في كل من الاجتماعات الست المتبقية خلال عام 2022. وفي الواقع، تشير أحدث بيانات الاستطلاع، إلى أن المستثمرين يتوقعون أن تصل أسعار الفائدة الأمريكية إلى نحو 2,3 بالمائة بنهاية العام.

المكسب أو الخسارة الشهرية مقابل الدولار الأمريكي (مارس 2022)



سجل الدولار الأمريكي أداءً مختلطاً مقابل معظم العملات الرئيسية خلال مارس...

أسعار الفائدة الضمنية في الولايات المتحدة



...رغم إقدام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على رفع أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس خلال الشهر، وإشارته إلى طريق صعب في المستقبل، مع توقعاته بإجراء المزيد من الرفع في كل من الاجتماعات الست المتبقية خلال عام 2022. وفي الواقع، تشير أحدث بيانات الاستطلاع، إلى أن المستثمرين يتوقعون أن تصل أسعار الفائدة الأمريكية إلى نحو 2,3 بالمائة بنهاية العام.

سعر الصرف المرجح للدولار على أساس الوزن التجاري

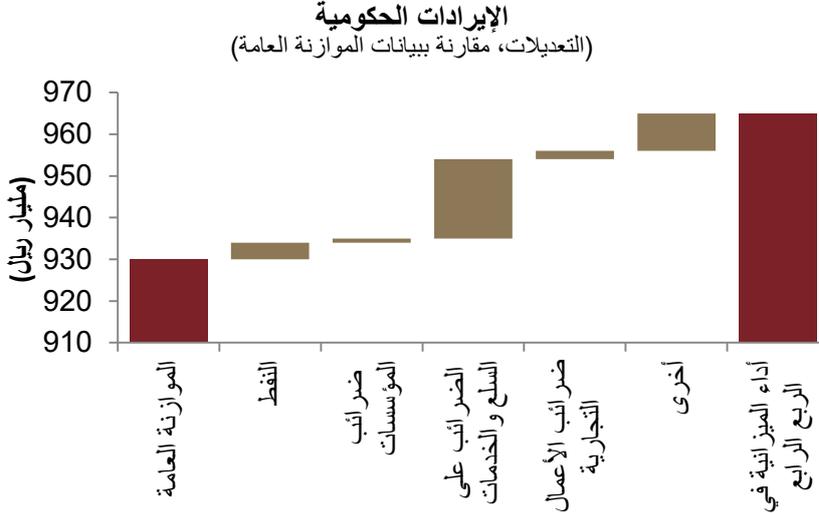


يتوقع أن تؤدي مثل هذه الارتفاعات القوية في أسعار الفائدة (مصحوبة بتفادي المستثمرين للمخاطر)، إلى المساعدة في استمرار ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، والتي قفزت بنسبة 5 بالمائة خلال العام الماضي.

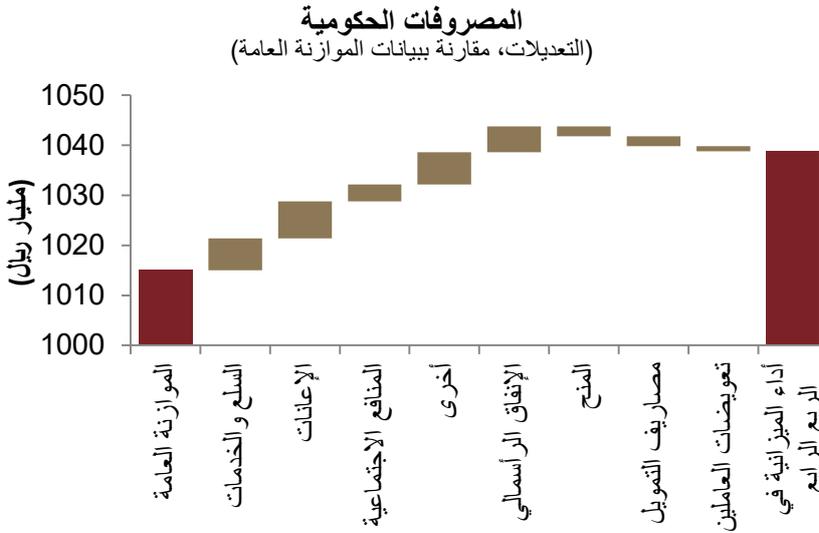


بيانات أداء الميزانية لعام 2021 ككل

تشير البيانات المعدلة للميزانية لعام 2021 ككل والصادرة حديثاً، إلى أن الإيرادات الحكومية جاءت أعلى من الأرقام الأولية بنسبة 4 بالمائة، لتصل إلى 965 مليار ريال، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى التعديل الكبير في الإيرادات غير النفطية، التي جاءت مرتفعة بنسبة 8 بالمائة. وبما أنه تم تعديل المصروفات بالرفع بنسبة 2 بالمائة فقط، لتصل إلى 1,04 تريليون ريال، فقد تحسن عجز الموازنة ليصبح 74 مليار ريال (2,8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بـ 85 مليار ريال حسب التقديرات السابقة.

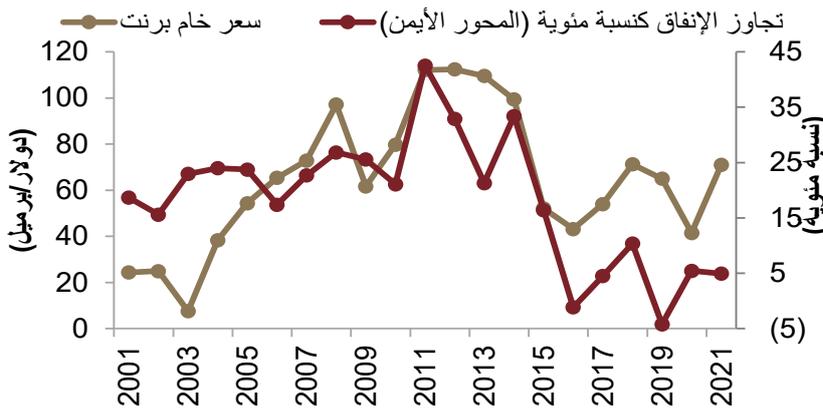


جاءت الإيرادات النفطية الحكومية الفعلية أعلى بنسبة 1 بالمائة (أو 4 مليار ريال) عن الأرقام التي كانت مقدرة في الميزانية، في حين جاءت الإيرادات غير النفطية الفعلية أعلى من المقدرة بنسبة كبيرة، بلغت 8 بالمائة (أو 31 مليار ريال)، ويعود ذلك في المقام الأول إلى التعديل بالرفع في شريحة "ضرائب على السلع والخدمات" (غالباً هي الزكاة). كذلك، تلاحظ حدوث تعديل كبير في شريحة "إيرادات أخرى" (التي تشمل عوائد من (ساما) وصندوق الاستثمارات العامة)، بلغت نسبته 12 بالمائة (أو 9 مليار ريال). وإجمالاً، بلغت الإيرادات الحكومية نحو 965 مليار ريال العام الماضي.



في الوقت نفسه، زادت المصروفات الحكومية الفعلية بنسبة 2 بالمائة (أو 24 مليار ريال) مقارنة بالأرقام الأولية، حيث بلغت 1,04 تريليون ريال، وجاءت الزيادات في شريحة "المنافع الاجتماعية"، بحوالي 7 مليار ريال (أو 30 بالمائة)، وشريحة "السلع والخدمات"، بنحو 6 مليار ريال (أو 3 بالمائة). رغم ذلك، انخفض عجز الموازنة إلى 74 مليار ريال (2,8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بـ 85 مليار ريال، حسب التقديرات السابقة.

المصروفات الحكومية الفعلية مقارنة بالمصروفات المقدرة في الميزانية (الفرق كنسبة مئوية)



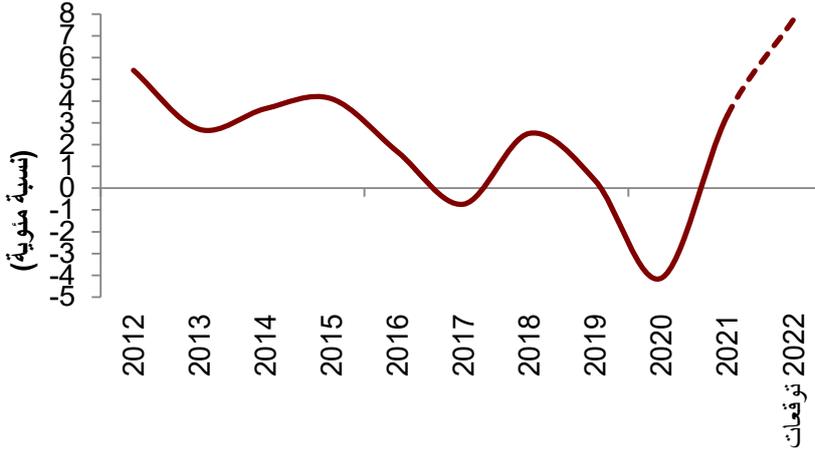
ويعني تعديل المصروفات بالرفع، والتي وصلت إلى 1,04 تريليون ريال، أن الإنفاق الحكومي الفعلي في عام 2021 ككل جاء أعلى بنسبة 5 بالمائة عما كان مقرر أصلاً في الميزانية (عند 990 مليار ريال).



الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 ككل

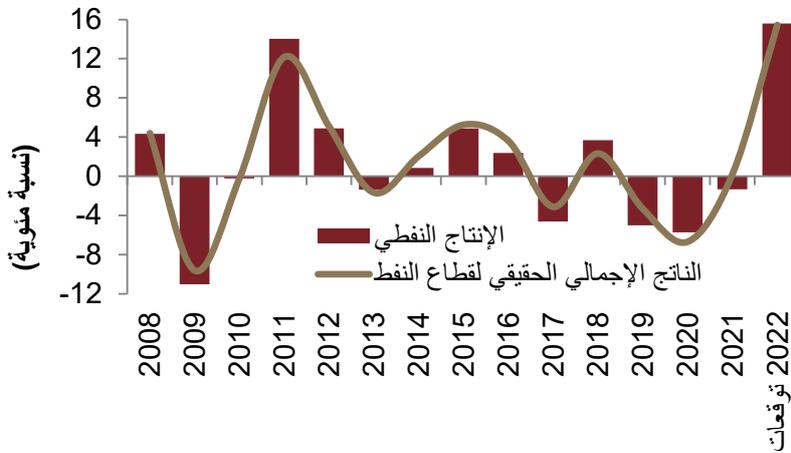
تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 ككل والصادرة حديثاً، إلى أن الاقتصاد السعودي سجل نمواً بنسبة 3,2 بالمائة خلال عام 2021 ككل. وبالنظر إلى عام 2022، نتوقع أن ينمو اقتصاد المملكة بنسبة 7,7 بالمائة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى نمو كبير في قطاع النفط (حيث يتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط بنسبة 15,5 بالمائة)، كما أن هذا النمو سيأتي مدعوماً بمستويات نمو قوية متوقعة في "الأنشطة غير النفطية"، تقدر بنحو 3,4 بالمائة.

الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (التغير السنوي)



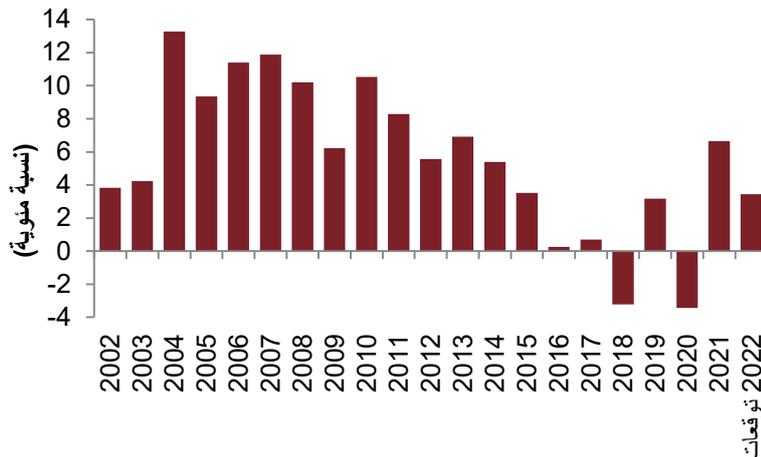
تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء، إلى أن "الأنشطة غير النفطية" نمت بنسبة 6,1 بالمائة، على أساس سنوي، العام الماضي. في غضون ذلك، ساعدت زيادة إنتاج النفط، على أساس سنوي، في النصف الثاني من عام 2021، في دفع الناتج المحلي الإجمالي للعام ككل إلى مستويات نمو معتدلة، عند 0,2 بالمائة، على أساس سنوي. وإجمالاً، سجل الاقتصاد السعودي نمواً بنسبة 3,2 بالمائة في عام 2021 ككل.

إنتاج النفط الخام والناتج المحلي لقطاع النفط (التغير السنوي)



وبالنظر إلى عام 2022، نتوقع أن ينمو اقتصاد المملكة بنسبة 7,7 بالمائة، وسيأتي ذلك النمو بالدرجة الأولى نتيجة لنمو كبير في قطاع النفط، ينتظر أن تبلغ نسبته 15,5 بالمائة...

الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية (التغير السنوي)



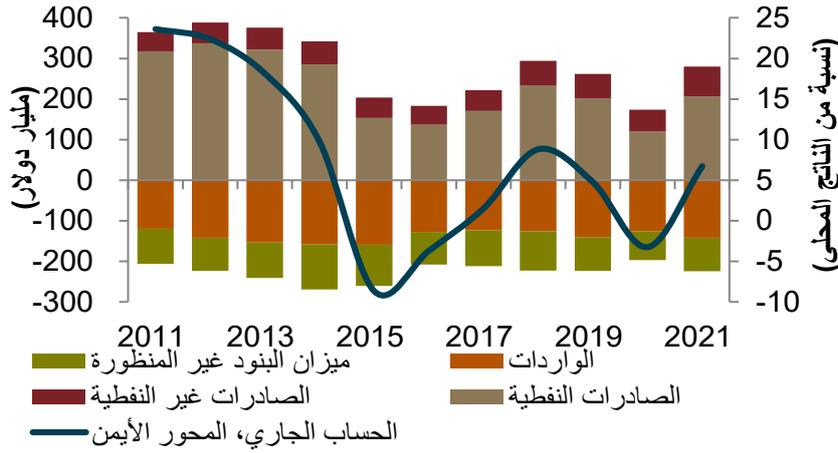
...كما سيأتي النمو أيضاً بفضل المستويات القوية لنمو "الأنشطة غير النفطية"، والتي يتوقع أن تكون عند 3,4 بالمائة (للمزيد من التفاصيل، يمكنكم الاطلاع على تقريرنا بعنوان [الاقتصاد السعودي عام 2022](#)).



ميزان المدفوعات للعام 2021 ككل

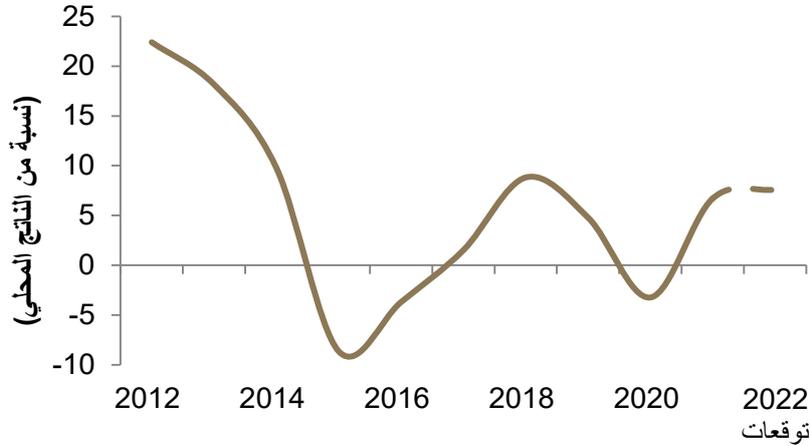
تشير البيانات الكاملة للعام 2021، إلى أن فائض الحساب الجاري بلغ 56,1 مليار دولار، ما يعادل 6,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل عجز بنسبة 3,2 بالمائة عام 2020). ويعود هذا التحسن السنوي بصورة رئيسية، إلى زيادة في الصادرات النفطية (71 بالمائة، على أساس سنوي)، وكذلك الصادرات غير النفطية (38 بالمائة، على أساس سنوي)، كما تلاحظ أيضاً زيادة الواردات (بنسبة 12 بالمائة، على أساس سنوي). في غضون ذلك، قفز الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بنسبة كبيرة، بلغت 257 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2021.

ميزان الحساب الجاري



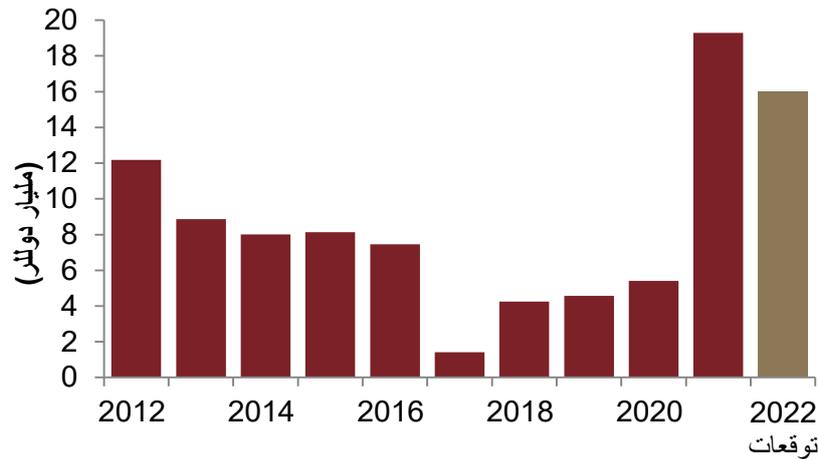
تشير البيانات الكاملة للعام 2021، إلى أن فائض الحساب الجاري بلغ 56,1 مليار دولار، ما يعادل 6,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل عجز بنسبة 3,2 بالمائة عام 2020).

ميزان الحساب الجاري (توقعات)



بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن يؤدي استمرار التحسن في كل من الصادرات النفطية وغير النفطية، إلى المساعدة في تعزيز فائض الحساب الجاري عام 2022، ليصل إلى 7,6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

الاستثمار الأجنبي المباشر (الإجمالي السنوي)



في غضون ذلك، قفزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة بنسبة كبيرة، بلغت 257 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2021، ويعود ذلك في المقام الأول، إلى بيع حصة في إحدى الشركات التابعة لأرامكو (خطوط الأنابيب) بقيمة 12,4 مليار دولار. وسيضمن الإعلان مؤخراً عن اكتمال بيع حصة نسبتها 49 بالمائة من شركة (خطوط أنابيب الغاز)، وهي شركة أخرى تابعة لأرامكو، بقيمة 15,5 مليار دولار، تحقيق الهدف السنوي للاستراتيجية الوطنية للاستثمار، والمتمثل في بلوغ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 16 مليار دولار عام 2022.



إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح بإطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويتز وشركة بلومبيرغ والبنك الدولي وشركة تداول ومن مصادر محلية إحصائية أخرى، ما لم تتم الإشارة بخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صريحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.